

سياسات التأشيرة وصدمات منع التنقل

وائل القرناوي

محلل نفسي وأستاذ مساعد بجامعة سوسة



الكاتب : وائل القرناوى
الترجمة : سمر الرغندى Roots prod
التصميم و الرسوم : ياسين الورغمى

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان
محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - شمال إفريقيا
عدد 55 مثلث ، نهج غرّة جوان، ميتيال فيل 1082 تونس.
infotunis@rosalux.org

وائل القرناوي حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل النفسي وعلم نفس الأمراض من جامعة باريس، وهو أخصائي في علم النفس الإكلينيكي. وهو أستاذ مساعد في جامعة سوسة ومؤسس شبكة من الباحثين حول "دراسات الحدود" في مركز الأنثروبولوجيا بسوسة حيث يجري أبحاثاً حول سياسات الهجرة وعمليات إقامة الحدود وتأثيرها على الذاتيات السياسية لسكان الجنوب العالمي، وخاصة في السياق التونسي. وهو مؤلف كتاب "الحرقة والرغبة في الغرب" الصادر عن دار نيرفانا في العام 2022.

المحتوى

5	1. تقديم
6	1.1. التوتر والصدمة والانسحاب والخجل والغضب والاحتجاج
8	2.1. العقاب بالتأشيرة: معاناة الأسرة التونسية العادية
11	2. المقابلة
11	1.2. "لقد اشتقت إلى ابني": الصدمة إزاء رفض التأشيرة الأول
13	2.2. الرفض الثاني: "انتظرنا طويلاً حتى لكأننا بصدد اجتياز امتحان شهادة البكالوريا".
14	3.2. الرفض الثالث على الرغم من إثبات (شهادة) الجنسية الفرنسية
15	4.2. "أنت غير موثوق": من الصدمة إلى الانسحاب
16	5.2. الرفض الرابع والسخط: "كيف ينظرون إلينا؟ لا تزال النظرة الاستعمارية قائمة!"
17	6.2. رفض التأشيرات وعواقب ذلك على الروابط العائلية
18	1.6.2. أعراض ما بعد الرفض لدى الأم: "من الطبيعي أن أكون متواجدة إلى جانب أحفادي".
19	2.6.2. أعراض ما بعد الرفض لدى الأب: "أشعر بالغضب تجاه نفسي وتجاههم وتجاه النظام".
20	3.6.2. استحالة الحصول على موعد، وحين يحل الافتراضي محلّ الحقيقي
21	3. خاتمة
23	4. ملاحظات المترجم:

يولد الإنسان حرًا. ولا يشيع هذا التأكيد في الفلسفات الحديثة والأديان القديمة وحسب، بل أيضاً في النقد السياسي لحالتنا الحديثة والمعاصرة. ومما لا شك فيه انبثاق هذا التأكيد العام من «تلقائية» اعتبار كافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حقّ التنقل حقًا أساسيا. بيد أنه لا بد من القول إن الدول الغنية التي استحوطت حصونا تتجاهل البعد الذاتي للهجرة وتقمع النزوع الذي يدفع الإنسان إلى التنقل إلى مكان آخر. هذا هو "دافع الرّحيل" ** (Pulsion Viatorique) الذي عرّفه جيرار حداد Gérard Haddad على نحو دقيق بأنه النزوع الذي "يدفعنا إلى السفر تلبية لنداء المجهول والآخر والأماكن" والذي يستدعي المكان بوصفه قضية وجودية وناقلا للذاتية¹

كان التونسيون في ما سبق الاستعمار الفرنسي لتونس في العام 1881 من رعايا إمبراطوريات ما قبل الدولة وكانوا يتمتعون بحرية السفر إلى المناطق المجاورة في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وحتى الصين. وفقد التونسيون تدريجيًا منذ العام 1881 فصاعدًا "دافع الرّحيل" ذاك

نتيجة التعقيدات البيروقراطية والبوليسية والحدودية. فأصبحوا بذلك محصورين أو محكومين بالحدود التي أنشأتها القوى الاستعمارية. وعلى الرغم من أن الاستعمار خلق حدودًا وطنية ثابتة بشكل متزايد، إلا أنه تم الحفاظ على شكل من أشكال الحرية من خلال واقع الانتماء إلى الإمبراطورية الاستعمارية التي لم تحظر التنقل بشكل نهائي داخل فضائها رغم انتقائها للسكان واعتمادها لتسلسل هرمي لأقاليمها. واستعاد التونسيون حريتهم في التنقل بين بلدهم والحواضر الاستعمارية السابقة عند حصولهم على الاستقلال؛ لقد أعادوا بذلك اكتشاف طبيعتهم الإنسانية المندفعة ليتمتعوا بحرية التنقل مع قيود إدارية أقل في شكل أسفار بغرض الدراسة بالخارج أو للعمل أو السياحة أو زيارة أحد أفراد العائلة، وكذلك السفر للتداوي أو [لحضور مناسبات] رياضية، وما إلى ذلك. وإنه ليصير من الضروري التذكير بهذه العموميات عندما نعلم حقيقة التعقيدات والحظر المفروض على السفر اليوم؛ إذ تخضع الأسباب الأكثر شيوعًا للسفر من قبيل "المشاركة في حدث رياضي" أو "الحصول على الرعاية الطبية" للحظر.

تعطلت حركة تنقل التونسيين منذ العام 1995 عندما تم إنشاء منطقة شنغن بسبب شرط الحصول على تأشيرة، وهو شرط مسبق ضروري للسفر إلى الضقة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. وأضحى شعار "Mare nostrum" بمثابة الغريب العظيم الطارد لسكان جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتصير الحدود الطبيعية طبقة سياسية تتحول تدريجيًا إلى علامة تديس. وحتى لو أمكن الحصول على هذه التأشيرة النادرة بمعجزة إدارية، فإن الدافع الطبيعي للرحيل سيكون قد تحطم بشكل نهائي.

يتناول المقال التالي الأثر النفسي الذي أسميه «صدمة منع التنقل» والذي يصيب سكان المستعمرات القديمة عندما تُغلّق الحدود السياسية. وتعتبر الحالة التونسية مثالاً على العنف النفسي الذي يعاني منه المجتمع بأكمله في مواجهة الحدود في لحظة التسييس عبر إغلاق الحدود. وسأباشر هذه الصدمات من خلال منظور الروابط العائلية بين الأشخاص الذين هاجروا وأفراد عائلاتهم الذين بقوا في تونس ومُنعوا من السفر. كما سأشير إلى مقابلات أجريت كجزء من مشروع بحثي جديد حول سياسة الحدود الجديدة.

كيف تكشف سياسة الهجرة تلك عن الصدمات الفردية والجماعية؟ وكيف يصير نظام الحدود كائنًا يؤثر على الحميمة ويبدل النظام الاجتماعي؟

Antonieta Haddad, Gérard Haddad, Freud en Italie : Psychanalyse du voyage (أنطونييتا حداد، جيرار حداد، فرويد في إيطاليا: التحليل النفسي للرحلة) 1995. Paris, Albin Michel.

التوتر والصدمة والانسحاب والخجل والغضب والاحتجاج

ينبغي قراءة هذا المقال كتعليق على مقابلة. لقد اختيرت هذه المقابلة من بين عشرات المقابلات التي أجريت كجزء من دراسة جارية حول آثار تشديد الحدود La frontiérisation على سكان المستعمرات السابقة، تونس مثلاً. وتنقل [المقابلة] واقع الطبقات الوسطى التونسية في معاناتها مع إجراءات طلب التأشيرة؛ لتكون هذه المقابلة إلى ذلك محورية في تثبيت ما يسعى تحقيقنا الموضوعي في تونس إلى تأكيده حول عمليات استبطان الحدود. فهي تحدد المراحل الخمس التي تمر بها عائلات الطبقة الوسطى التي ترفض مطالبها في الحصول على تأشيرات تمكّنها من زيارة فروعهم وأصولهم المستقرين في الغرب؛ التوتر الناجم عن الانتظار والصدمة الناتجة عن الرفض والانعزال والخجل والغضب وأخيراً الاحتجاج/اليأس. ويمكن الإشارة إلى هذه المراحل باسم «صدمة منع التنقل». كما سنركز أيضاً على تأثير رفض التأشيرة على عائلات الطبقة الوسطى والثريّة في تونس².

وقد لاحظنا في أعمالنا السابقة كيف أن الرغبة في عبور حدود البحر الأبيض المتوسط كانت مدفوعة بظهور المنع والترتيبات البيروقراطية الجديدة التي تنظم الهجرة¹؛ إذ نادراً ما لوحظت الرغبة في المغادرة والاستقرار بشكل دائم في أوروبا قبل العام 1995. وأفضت سياسة لم تشمل الأسرة التي انطلقت مع بداية الثمانينيات إلى ظهور موجات كبيرة من الاستيطان واسع النطاق في الوقت الذي برزت فيه داخل البلدان المضيفة استعدادات لترسيخ الانغلاق والانتقاء في مواجهة الهجرة. ولم تظهر رغبة المهاجرين في الاستقرار بشكل دائم في أوروبا إلا بعد عملية شنغنة Schengenisation² منطقة البحر الأبيض المتوسط وظهور ثقافة شنغن الأمنية³.

وضع الاتحاد الأوروبي منذ سياسة الجوار الأوروبي التي قدّمت طريقة جديدة لإدارة الحدود، ممّا ساعد على تغيير التمثيلات من حيث الضيافة والغيريّة. وتؤيد هذه السياسة المتناغمة مع الصعود الملحوظ للأحزاب اليمينية المتطرفة التي تنشط الآن في العديد من الحكومات الأوروبية رؤية يتم بموجبها اعتبار سكان المستعمرات السابقة أشخاصاً غير مرغوب فيهم (personae non gratae).

وتمثل المراحل الخمس التي يمر بها التونسيون من الطبقة الوسطى الذين رُفضت تأشيراتهم صدمة تترسّخ على مقاييس يجب أن يقيسها بحثنا قبل التفكير في مخرج من هذه الوضعية. وتسم هذه المراحل الخمس وهي التوتر الناتج عن انتظار التأشيرة والصدمة الناجمة عن الرفض والخجل والغضب والاحتجاج تجربة جماعية وفردية في ذات الآن؛ فهي تجربة جماعية من حيث أنها معاشة من قبل جميع طالبي التأشيرات الذين تم رفضهم ومنعهم من التنقل، أي أولئك الذين استوفوا شروط الاختيار وتمكنوا من إثبات براءتهم من جريمة الحرقة. وهي تجربة فردية بمعنى أن كل «مرفوض» يواجه العواقب الوخيمة للرفض، ولا سيما العائلات التي تم فصلها عن أطفالها المهاجرين دون إمكانية أن يتنظّموا سياسياً وجماعياً.

لندكر أولاً بالوضع العام «للمشكلة» في ما سبق سياسة الشنغنة الجديدة قبل إضاءة هذا الوضع من خلال المقابلة التي أجريت مع عائلة السنوسي¹. لقد كان الحصول على التأشيرات متميّزاً وفقاً للفئات الفرعية والاجتماعية والاقتصادية في السابق؛ إذ سهّل حقّ لم الشمل الذي كان مكفولاً للمتزوجين التنقل رغم الشكوك المتزايدة في الزيجات الصورية. كما سيتم توسيع نطاق هذا الحق نفسه ليشمل الفروع والأصول دون صعوبات واضحة. وعلاوة على ذلك، لم يكن الحصول على التأشيرة صعباً بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية، إذ لم تواجه الطبقات الوسطى بشكل خاص مشاكل في ذلك السياق وهي المتكوّنة أساساً من الموظفين الحكوميين الذين تربطهم صلات مؤسسية بالدولة التونسية، كما لم يكن للطبقات الميسورة ورجال وسيدات الأعمال بشكل عام مشاكل في الحصول على التأشيرة في هذا الإطار. بل سيؤثر رفض طلبات التأشيرة بالأساس على الفئات الأكثر هشاشة والتي تمثّل رد فعلها في تبني ممارسة أضحت أكثر خطورة نتيجة للتدابير التكنولوجية والبوليسية القمعية المتزايدة، مما دفعها إلى سلوك طرق محفوفة بالمخاطر. وقد اختارت هذه الفئات المغادرة (الهجرة) السرية في حاويات الشحن أو السفن أو المراكب الصغيرة المتهاكّة لبلوغ الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

2 يكمل هذا المقال أعمالاً سابقة تتناول عواقب «شنغنة» (schengenisation) البحر الأبيض المتوسط على الشباب التونسي. وهو يكمل بذلك دراسة عائلات الموق والمفقودين في البحر دراسة الدوافع اللاواعية لعبور البحر. انظر وائل القرناوي، " الحرقة والرغبة في الغرب في زمن الجهاد " Harga et désir d'Occident au temps du djihad, مجلة Recherches en psychanalyse, المجلد 33, العدد 1, 2022.

وتجدر الإشارة هنا إلى عامل رئيسي يضاف إلى مسار "الشَّنغنة" schenguenisation الجاري بالفعل، ألا وهو الوضع الاستثنائي الدولي الذي فرضته إدارة جائحة الكوفيد - 19 في العام 2020؛ لقد كان لذلك أثر جدمهم أفضى إلى تفاقم عمليات الفرز والمنع المفروضة على الحركة والتنقل. ويتأثر السفر داخل الدولة إلى حد كبير بالتدابير الأمنية التي تقيد حرية التنقل في العموم. وينبغي فهم عمليات الإغلاق الشامل المفروضة في ربيع 2020 والاعتماد واسع النطاق للعمل عن بُعد فضلاً عن إغلاق عدد من المصانع وشركات الإنتاج لا بصفتها تدابير للسلطة الحيوية بالمعنى الفوكوي وحسب، بل أيضاً بوصفها مختبراً للسياسات العامة من حيث القدرة على إنتاج وتطبيق وتوسيع نطاق التدابير المقيدة للحركة والتنقل؛ إذ تم تعطيل السفر لمسافات طويلة بشكل تدريجي بسبب إغلاق الحدود والقيود المفروضة على التنقل. وقد دفعت هذه الفترة الاستثنائية العديد من الجهات الفاعلة إلى إلقاء نظرة معمقة وفاحصة لنظام التنقل وأنماط حياتنا⁷. وظهرت سلوكيات فردية وجماعية جديدة ووضعت سياسات عامة لاستباق التغييرات التي ستعقب الجائحة في إطار ما سيُعرّف بـ "العالم ما بعد الجائحة". ومع ذلك، فإن قضية الحدود بالنسبة للأجانب هي التي ستبرز في طليعة السياسات القمعية التي ظلت سارية بعد الجائحة والقيود المرتبطة بحفظ الصحة العامة.

وبالفعل، أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان في هذا السياق في 29 سبتمبر 2021 عن تخفيض عدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين التونسيين بنسبة 30% مقارنة بالعام 2020 وتخفيض بنسبة النصف بالنسبة للمغاربة والجزائريين وذلك بسبب رفض هذه الدول إصدار التصاريح القنصلية المطلوبة لعودة المهاجرين الذين تم إبعادهم من فرنسا. وهدفت الحكومة الفرنسية بذلك إلى "دفع الدول المعنية إلى تغيير سياستها والموافقة على إصدار تصاريح قنصلية"⁸.

7 وائل القرناوي وحسام بن لزرق، 2020، "مفارقة جواز السفر وعدالة منع التنقل" The Passport Paradox and the Advent of Immobility Justice، جمعيّة 8 Resetdoc، جوان/يونيو 2020.
8 صحيفة لوموند: "تشدّد فرنسا "بصرامة" منح التأشيرات للجزائريين والمغاربة والتونسيين"، Immigration : la France durcit "drastiquement" l'octroi de visas aux Algériens، 09 - 2021 - Marocains et Tunisiens. 28

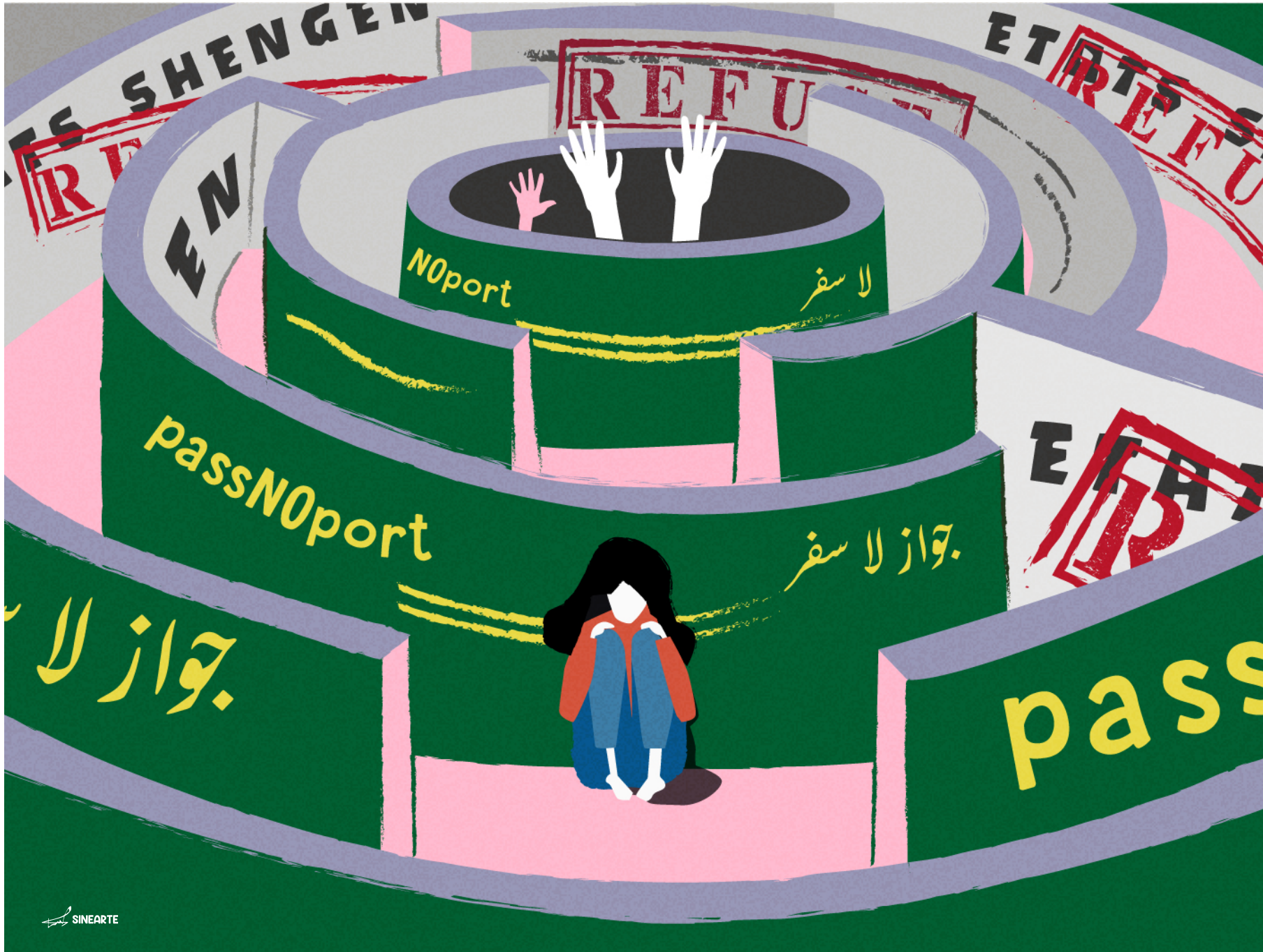


. وصرّح المتحدث الرسمي السابق باسم الحكومة غابرييل أتل في الوقت نفسه بأنه "قرار صارم وغير مسبوق، بيد أنه قرار صار ضروريًا بسبب عدم موافقة هذه الدول على استعادة مواطنيها من الذين لا نريدهم ولا يمكننا إبقاؤهم في فرنسا"⁹.
يقودنا هذا الوضع غير المسبوق إلى تشكيل جماعي في فرضية التقييد المستمر لحركتنا الذي لظالما استندت إليه سياسة الهجرة. كما يجعلنا نعتقد أن رفض منح التأشيرة قد استحال إلى صدمة تؤثر على الأشخاص الذين كان لهم الحق في السفر والتنقل سابقًا.

العقاب بالتأشيرة: معاناة الأسرة التونسية العادية

تعود قصة هذه المقابلة المجرأة في جانفي/يناير 2024 إلى العام 2017 حين التقيت بمهندسين معماريين تونسيين في باريس كانا جزءًا من الجيل الجديد الذي تم الترحيب به في فرنسا بموجب نظام الهجرة "جواز سفر الموهبة" Passeport-talent الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2016¹⁰. ويشكل تصريح الإقامة هذا الذي يُمنح لـ "كفاءات" محدّدة دون الحاجة إلى روابط عائلية في فرنسا جزءًا من استراتيجية شاملة تشجع الهجرة "الخاضعة للرقابة" والانتقائية. سلمى وحسان من بين التونسيين القلائل الذين لم ينصب النقاش معهم حول حجم التدابير الإدارية والتكتيكات والمشاكل المرتبطة بتصاريح الإقامة وتجديدها والشهادات والطعون وإثبات الإقامة؛ لقد حزرهم وضع "الموهبة" على الأقل ظاهريًا من مثيل تلك القيود التي يخضع لها الأجانب من المستعمرات السابقة الذين يحملون "جوازات سفر ضعيفة" عند استقرارهم [بفرنسا]. وتمكنت سلمى بفضل قدرتها على الاندماج من الحصول على الجنسية الفرنسية بعد خمس سنوات، في حين فشل زوجها حسان في الحصول على الجنسية، وهي نكسة تشوه صورة المهاجر الموهوب. وتم تبرير الرفض لأسباب مالية، على الرغم من أن راتبه يعادل راتب زوجته. ومع ذلك، يجد [حسان] بعض السلوى في حقيقة أن والديه كانا قد تمكنا من الحصول على ثلاث تأشيرات بين العامين 2016 و2020 لزيارته. ولكن سيتحوّل هذا الوضع بعد العام 2020 إلى كابوس سيؤدي إلى انهيار الوعد بالتعامل التفاضلي والإيجابي مع المهاجرين "الأكفاء والموهوبين"؛ حيث سيؤدي اعتماد الحكومة الفرنسية لحصص لتأشيرات العقابية إلى سلسلة من مطالب مرفوضة للحصول على التأشيرة كان والداه قد تقدّما بها وإلى عذابات متعددة لهذه العائلة التي ستواجه منذ ذلك الحين حرماناً من التنقل دون أن تفقه لهذا المنع سببًا. ويأتي هذا المنع في الوقت الذي اندمج فيه الزوجان "تمامًا" مع قدوم مولود جديد وحصولهما على ملكية خاصة بفضل موافقة البنك على منح قرض عقاري، وأخيرًا حصول سلمى على الجنسية الفرنسية. وقوبلت كل هذه الإجراءات والجهود برفض منح التأشيرات للوالدين اللذين لم يتمكنوا بذلك من حضور ولادة حفيدتهما ومرافقة زوجة ابنتهما التي أعربت عن حاجتها إلى حضورهما ودعمهما. وأعقب ذلك أربعة طلبات تأشيرة تم رفضها لسبب سخيف سيتم شرحه بإسهاب في المقابلة.

9 صحيفة ليبراسيون Libération، "المغرب والجزائر وتونس: فرنسا ستشدد إجراءات منح التأشيرات" 28. Maroc, Algérie et Tunisie : la France va durcir l'octroi des visas. 2021 - 09 -
/https://www.actu-juridique.fr/social/immigration-professionnelle-le-point-sur-le-titre-de-sejour-passeport-talent-salarie-dune-entreprise-innovante 10



التقيت بوالدي حسان في منزلهما في بلدة في شمال تونس حيث رحبوا بي بحرارة في الفيلا المملوكة لهم. تمتلك الأم البالغة من العمر 54 عامًا مهوى إنترنت تديره منذ أن غادر ابنها إلى الخارج. أما الأب البالغ من العمر 58 عامًا فهو موظف حكومي في وزارة الصحة. وكانوا قد حصلوا على تأشيرات دخول إلى فرنسا في ثلاث مناسبات في الأعوام 2016 و2018 و2020 على الرغم من أنه لم يكن بالإمكان استخدام التأشيرة الأخيرة بسبب القيود المفروضة على التنقل خلال أزمة جائحة كوفيد-19. وصدرت هذه التأشيرات لمدة ستة أشهر غير قابلة للتجديد.

وقدم [والدا حسان] طلب تأشيرة رابع في جوان/يونيو 2022، ليتم رفضه على أساس "تعذر إثبات النية في مغادرة أراضي الدولة العضو قبل انتهاء صلاحية التأشيرة". وجاء الرفض الثاني في ديسمبر 2022 بعد ستة أشهر من الانتظار بعد أن كان ابنهما قد تولى تقديم الطلب. أصّر والدا حسان على الحصول على التأشيرة قبل ديسمبر 2023 في انتظار ولادة حفيدهما الأول. وسيتم رفض الطلب مرة أخرى ولن يتمكن الجدان بذلك من حضور تلك الولادة.

وأما بالنسبة للطلب الثالث فقد كانت زوجة الابن التي تحمل الجنسية الفرنسية من "قدمت دعوة للزيارة" لوالدي حسان؛ وتلك استراتيجية أخرى يستخدمها المهاجرون والمواطنون المُجْتَسُونَ بغية إقناع الدوائر القنصلية بالصلة العائلية مع الفرع (السليل) الذي أصبح "فرنسيًا". ومُنِي مع ذلك هذا

الطلب برفض ثالث في جوان/يونيو 2023 بعد انتظار دام ستة أشهر. وأتى الرفض الرابع في ديسمبر 2023 بعد انتظار دام ستة أشهر أيضاً من القنصلية الإيطالية هذه المرة؛ نجد هنا نفس الاستراتيجيات الفردية التي يعتمد عليها طالبو التأشيرات في إقتناص الشائعات والمعلومات حول القنصليات الأقل تقييداً.

أجريت هذه المقابلة مع والدي حسان بحضور ابنتهما الثانية أحلام¹¹. ويمكن تقديم [المقابلة] بوصفها مقابلة إثنوغرافية وعلاجية في آن واحد، حيث أعربت أحلام عن رغبتها في الرحيل بينما كانت شاهدة على مجمل الصعوبات التي تعيق رحلة والديها. ولبقى سبيلها للخروج من هذا الوضع هو ذلك الذي يحيلها إلى خيار آخر تم تقديمه على أنه مشروع؛ ألا وهو الهجرة للدراسة في فرنسا. لقد مثلت المقابلة فرصة لوصف صدمتها وإحباطها بعد أن تم رفض طلبين متتاليين تقدمت بهما للحصول على تأشيرة للدراسة على الرغم من قبولها في إحدى الجامعات المرموقة في فرنسا. وكان اللقاء مع أفراد الأسرة الثلاثة إلى ذلك أشبه بجلسة علاج جماعي بعد حادث أو كارثة عائلية عوض أن تكون مجرد مقابلة بحثية بسيطة تقدم معلومات وإيضاحات عن حالات رفض التأشيرة.

وسوف نركز في هذه المقابلة على القصة التي يرويها الوالدان دون ذكر الابنة الثانية، أحلام، أو المقابلات التي أجريتها مع حسان وسلمى. ويفسر قرارنا بتكريس معظم هذا المقال للمقابلة مع عائلة السنوسي وحدها بما توفره [المقابلة] من اتساق في فهم رفض منح التأشيرة الذي تعاني منه الطبقات الوسطى التي لديها أبناء مهاجرون مُنتَقُونَ ومستقرّون في الخارج. ويتيح هذا الاختيار من وجهة نظر منهجية إمكان متابعة العمل العلاجي الذي أصبح ممكناً بفضل التحليل النفسي الذي يتبنى وجهة نظر موضوع البحث. ويسمح الخير الذي يتيحه البحث الواعي عن المصائب الناجمة عن قمع الرغبة في التنقل بتحرير خطاب المريض، إذ سيُدعى [المريض] إلى البحث عن الكلمات التي تريحه وتخفف من معاناته.

ويتعين قراءة هذه المقابلة التي نقدمها هنا كاملة كمحاولة أولى لمقاربة تحليل - نفسية بعبارات المعنيين بالأمر للمعاناة ووجهة النظر السياسية التي تتكوّن داخل أسر الطبقة الوسطى التي تواجه السياسات الحدودية الجديدة. وإن لرفض التأشيرة عواقب على بنية الأسرة والعلاقات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات؛ إذ ستظل الحياة اليومية للعائلة التي تمنعها الحدود من الحفاظ على الروابط الطبيعية (وهو توصيف استخدمته والدة حسان) موسومة إلى الأبد بتحويلات سلبية ومرضية تشوب السايكولوجيا والعلاقات الجماعية. أخيراً، توضح المقابلة مع عائلة السنوسي ظاهرة تخترق المجتمع بأسره في مواجهة سياسات التنقل القمعية الجديدة.

11 تم تغيير الاسم لأسباب تتعلق بإخفاء الهوية الحقيقية.

« لقد اشتقت إلى ابني » الصدمة إزاء رفض التأشيرة الأول

وائل: كيف كان شعوركم حيال أول رفض لطلب التأشيرة؟

الأب: كان الأمر غير متوقع.

الأم: لقد صُدمنا.

الأب: طلبت من زوجي التحقق من جواز السفر بعناية. لقد اعترتها نوبة أمام وكالة *TLS Contact*¹².

الأم: صُدمت تمامًا وبكيت. قلت لنفسي أن هذه هي المرة الأخيرة.

وائل: هل فكرتم مليًا قبل تحديد موعد آخر بعد أن علمتم بالرفض؟

الأب: قلت في نفسي إنني لن أذهب بعد الآن. لقد تعبت حقًا ذلك أن الإجراءات نفسها جدّ متعبة، إذ يتعيّن على المرء جمع الوثائق وبطاقات الأجر ودفع الرسوم. ويجب أن تُرسلَ وثائقي من تونس العاصمة لأنني أعمل في الإدارة الجهوية. كما يجب أن يتم توقيع هذه الوثائق من قبل المدير الجهوي ثم من قبل الوزارة. لقد استغرق مني إعداد بطاقات الأجر وقتاً طويلاً لأن النظام يغلق في السادس من كل شهر. ولا تراعي القنصلية كل ذلك، وكان الحصول على هذه الوثائق مرهقًا. يتم إرسال الوثائق بمجرد أن تصبح جاهزة إلى مكتب الضبط المركزي. ولذا يتوجب عليك أن تتابع الأمر وتتصل كل يوم لتطلب منهم إرسالها. ثم كان عليّ أن أطلب المساعدة من معارفي حتى يسديني أحدهم معروفًا بإحضار [الوثائق] لي من تونس.

لذلك شعرت بالإرهاق والانزعاج الشديدين، بينما يئست زوجتي من زيارة ابنها الذي يريد أيضاً أن تأتي لزيارته.

¹² تأسست شركة TLS Contact (التي تعمل كوسيط لطلبات التأشيرات) في عام 2008، وهي شريك رئيسي لما يُسمى بدول منطقة شنغن. تتخصص الشركة في تقديم الخدمات للممثلات الدبلوماسية، وهي فرع من فروع مجموعة Teleperformance، وهي شركة اتصالات متعددة الجنسيات ذات رأس مال فرنسي. ويعود تاريخ ظهور "البطل الوطني" أي شركة ذات هوية وطنية ولكنها تطمح إلى لعب دور عالمي إلى العام 2007. وجمعت وكالة TLS بين قنصليات بلجيكا وإيطاليا وفرنسا في مبنى واحد في منطقة ضفاف البحيرة 2 Berges du Lac في تونس العاصمة منذ العام 2022، وهو تشكيل لم يكن موجوداً قبل ذلك.



وائل: أنتم تفتقدون ابنكم، وذلك أمر طبيعي.

الأب: بلى، لقد كان ذلك من أجل ابني، وإلا لما ذهبْتُ أبداً. كنت سأختار وجهة أخرى؛ كنت سأذهب إلى تركيا أو بالأحرى إلى الأردن لأن جواز سفرنا لا يخوّل لنا دخول غير تلك الدول التي لا تتطلب تأشيرات دخول كالدول العربية أو الإفريقية. لقد اقترحت الذهاب إلى تركيا وطلبت من ابني أن يقابلني هناك على سبيل المثال.
الأم: لكنني ابتغيت زيارة ابني في منزله.

وائل: لم يكن الغرض من رحلتكم الترفيه، بل لَمّ الشمل مع ابنكم في منزله.

الأم: نعم، أردت زيارة منزله الجديد الذي لا أعرفه، إذ كان يقطن منزله القديم قبل الزواج آخر مرة زرته فيها هناك. ولا أعرف بيته الحالي خاصة بعد أن رزقَ بطفل.

(...)

وائل: تلقيتم الرفض الأول في شهر جوان/يونيو وأعدتم تقديم طلب آخر للحصول على تأشيرة.

الأم: ألهمنا إبني الشجاعة لمحاولة تقديم طلب ثانٍ. واعتقدنا أن الرفض الأول كان مرتبطاً بمبلغ 500 يورو الذي صرفناه باستعمال جوازات السفر. لقد اعتقدنا أن ذلك المبلغ قد لا يكون كافياً في نظرهم. وفكرنا في صرف الحد الأقصى المسموح به للرحلة في المحاولة الثانية، أي ستة آلاف دينار تونسي للشخص الواحد. ولكن تم رفضنا مرة أخرى لسوء الحظ.

الرفض الثاني

« انتظرنا طويلاً حتى لكأننا بصدد اجتياز امتحان شهادة البكالوريا »

(...)

الأم: لكنني اشتقت لابني وأردت رؤيته. لذلك تقدمنا بطلب للحصول على موعد جديد في ديسمبر 2022 تقريباً.

الأب: بيد أنه كان من الصعوبة بمكان الحصول على موعد هذه المرة.

الأم: نعم، كان الأمر صعباً. توجّب علينا البحث جاهداً لتحديد موعد. كما تعيّن علينا الذهاب إلى تونس العاصمة لاستلام جوازات السفر من من وكالة *TLS Contact*.

الأب: لقد كان الأمر جدّ مرهق. وانتظرنا وقتاً طويلاً حتى لكأننا بصدد اجتياز امتحان شهادة البكالوريا أو الدكتوراه.

الأم: كنت خائفة وكان قلبي ينبض بسرعة كبيرة، ليتمّ في نهاية المطاف رفضنا مرة أخرى. استلمنا جواز السفر محمّلاً بوثيقة إضافية بما أن الجواب على الطلب كان بالرفض.

وائل: كيف كانت ردة فعلكم تجاه هذا الرفض؟

الأم: كدت أن أصاب بحالة من الصدمة؛ إذ أرهقنا وأنهكنا جمع الوثائق المطلوبة.

الأب: وأنا كنت متوتراً أيضاً. الأمر: يؤثر في كل ذلك حتى اليوم ولا أستطيع النوم ليلاً إذ أستيقظ في منتصف الليل. لقد خلق كل ذلك حالة من الهلوسة والأرق بسبب الرفض والتوتر والقلق الناجم عن الانتظار والتساؤل عما إذا

كانوا سيقبلون أم سيرفضون طلب [التأشيرة].

وائل: يمكن للانتظار أن يكون منهكاً.

الأم: نعم، فعلاً. كان علينا الانتظار حوالي ثلاثة أسابيع بين تحديد الموعد والحضور للموعد آخر مرة. ولكن يتمثل الانتظار العظيم الآخر في انتظار الحصول على موعد، إذ يستغرق ذلك شهوراً لا مجرد أسابيع فقط.

الرفض الثالث

على الرغم من إثبات (شهادة) الجنسية الفرنسية



الأم: نعم، حاولنا هذه المرة مع ابني وذلك أن زوجته تحمل الجنسية الفرنسية، ولذلك كانت هي المسؤولة عن إتمام الإجراءات. وقمنا بتضمين جميع المستندات الداعمة اللازمة في ملف كامل.

الأب: لم نغفل أي مستند، بل وكنا نحرص بشكل آلي على تزويدهم بكل ما طلبوه كلما طالبونا بأمر ما. هذه هي المرة الثالثة التي ترفض فيها فرنسا طلبنا.

وائل: كيف عشتم هذا الموقف؟ هل فكرتم في إعادة تقديم الطلب؟

الأم: أخبرت ابني في البداية أن الأمر انتهى وأنا لن نعود. ثم انتفض في داخلي بعض الأمل وقلت في نفسي: "ربما سيقبلون طلبنا إذا ما قام ابني بتقديم طلب الزيارة العائلية". وانتعشت بذلك آمالي مرة أخرى. وأتصفح مجموعة على فيسبوك للحصول على معلومات، إذ يشارك الناس نصائحهم عند البحث عن حلول وهكذا مازق. واتبعنا جميع الإجراءات، وكذلك فعل ابني أيضاً. كنا نأمل أن يتم قبولنا. وتلقينا مع ذلك رفضاً آخر.

« أنت غير موثوق »

من الصدمة إلى الانسحاب

وائل: المعذرة، هلاً ذكرتوني بسبب الرفض في ديسمبر 2022؟

الأم: ظل سبب الرفض واحدا لا يتغير، وأشك في أنهم نظروا في الملف أصلاً. ومن المحتمل أيضاً أنهم أجروا قرعة. بدا وكأنهم يختلقون الأعذار من خلال التذرع بعدم وجود مال كافٍ يغطي رحلة العودة، في حين أنني اشتريت بالفعل تذاكر عودة.

الأب: ويحاجون بأنك "غير موثوق".

الأخت (أحلام): نحن نتندّر بذلك في بعض الأحيان في البيت ونمازح بعضنا البعض بالقول "أنت غير موثوق بك" (مكش *fiable*).

وائل: إذن فقد غيرتم استراتيجيتكم ولكن قيل لكم "أنتم غير موثوق بكم".

الأم: نعم، تتكرر نفس العبارات مرة أخرى: "أنتم غير موثوق بكم"، "ليس لديكم نية حقيقية في مغادرة البلاد بعد إنتهاء فترة إقامتكم" رغم أن التذكرة مدفوعة الثمن، مما أدى إلى خسارة مالية.

أحلام: لئن كان مبرر الرفض مختلفاً قليلاً في حالي، إلا أنه يغطي نفس الأسباب التي ذكروها ويتوافق مع السبب رقم 5.

الأب: رفضوا طلبنا للمرة الثالثة في جوان/يونيو 2023. نحن نؤكد أننا أكملنا جميع الخطوات اللازمة مرة أخرى. (...) لقد وقّرنا 6000 دينار لكل شخص، أي ما مجموعه 12000 دينار تم صرفها باستعمال جوازات سفرنا. لقد قدمنا جميع الوثائق

المطلوبة. وسلّمونا مطروفاً عندما وصلنا إلى هناك، لينهار كل شيء عندما تجد الورقة نفسها وقد كُتِبَ فيها "أنت غير موثوق بك".

وائل: ما كان رد فعلكم مرة أخرى؟

الأم: كنت متوترة. بكيت كثيراً ودفنت نفسي تحت اللحاف.

وائل: لماذا [دفنت نفسك] تحت اللحاف؟

الأم: ظننت أنه سيكون من الجميل أن أكون قادرة على الاختباء ودفن نفسي تماماً¹³.

13 ويحدد فرينتزي Ferenczi المسكوت عنه والصمت المحيط بحدث الصدمة كعاملين رئيسيين مسببين للصدمة. وتصبح التجربة الدرامية "جيباً حياً ميتاً" محاطاً بالسرية في نفسية المريض.

الرفض الرابع والسّخط

» كيف ينظرون إلينا؟

« لا تزال النظرة الاستعمارية قائمة! »

وائل: كيف خطرت لكم فكرة التقدم بطلب للحصول على تأشيرة من القنصلية الإيطالية؟

الأم: اقترح ابني أن نذهب إلى بلد آخر ومن هناك يمكننا الذهاب إلى فرنسا بما أن المحاولات مع فرنسا قد باءت بالفشل. ولذلك اخترنا إيطاليا.

وائل: هل تمكّن ابنكم من تحديد موعد بسهولة؟

الأم: بلى، لقد حدّد موعدًا. وكان يعتقد أن إيطاليا قد تكون أسهل ذلك أن فرنسا قد حددت حصّة [التأشيرة الممنوحة] بنسبة 70%. وأتمننا جميع الإجراءات مرة أخرى. وقدّمنا هذه المرة شهادة ملكيّة ممتلكاتنا هنا في تونس. (...) يقول ابني إنه يدفع ضرائبه بانتظام وأنه لا يفهم سبب منع فرنسا عائلته من زيارته. ولا يزال يحاول إيجاد طريقة أخرى للحصول على تأشيرة. من جانبنا، لم يكن علينا أن نترك الأمر يمر بسهولة، بل كان علينا أن نستأنف.

وائل: نعم، إنه إحساس جيّاش لأنهم يحرمونك حقك. لكم كل الحق ولديكم أموالكم الخاصة بكم وقد قمتم بسداد كافة المدفوعات اللازمة.

الأب: ودون أن نسترجع المبالغ المدفوعة. وهم لديهم في المقابل الحق في دخول بلدنا دونما أي متاعب؛ نحن نستقبلهم بالراقصات واللباس التقليدي (الملية) وعروض الفولكلور التونسي (البندير).

إنهم يتوافدون بميزانية متواضعة تبلغ 1000 يورو، ولكنهم يتمكّنون من الاستمتاع [بالزيارة]. أما نحن فعلينا إنفاق 12.000 دينار لأسبوع واحد فقط، وهو مبلغ كفيّل بتغطية نفقاتنا هنا لمدة عام كامل.

وائل: [ذلك ما يعادل] 12 راتباً للموظف الواحد؛ إنها لمفارقة.

الأب: من الصعب عليهم العيش على مبلغ 1000 يورو لشهر واحد هناك، في حين يمكن لمبلغ قدره 12 ألف دينار أن يكفينا لعام كامل هنا. وعلى الرغم من ذلك، ترى ما يفعلونه بنا؛ يعني ذلك أننا مُحترقون (الحشرة) أو مهمّشون (مهمش حاسيينا) ومسلوبو الكرامة (ما عندناش كرامة). كيف ينظرون إلينا؟ لا تزال النظرة

الاستعمارية قائمة! أنا لست بقادر على فهم ذلك. ودعونا لا ننسى التعب والتوتر الذين عانيت منهما.

وائل: كما يبعدكم [الرفض] عن ابنكم ويجبركم على فعل المستحيل من أجل لمّ السّمل.

الأب: لا يجب أن ننسى أنهم اعتقدوا أننا سنبقى هناك بشكل غير قانوني، بينما لي وظيفتي هنا التي سأقتاع منها قريبا. إن لي خططي هنا، لذلك يستحيل أن أترك بلدي لأقيم هناك بشكل غير قانوني؛ لن أتخلي عن حياتي

هنا أبداً. وذكرنا في وثائقنا [التي سلّمناها لسفارة] إيطاليا آخر مرة أن لدينا ممتلكات هنا، ولزوجتي أيضاً ممتلكاتها وثروتها هنا. وتجدر الإشارة إلى أننا كنا قد تحصلنا على التأشيرة مرتين في السابق وأنا أدينا الزيارة

وعدنا عند انتهاء مدة الإقامة، ولم يكن لدينا بذلك أي نية للإقامة بشكل غير قانوني.

(...)

رفض التأشيرات

وعواقب ذلك على الروابط العائلية

وائل: مرّت عائلتكم بفترة عصيبة عندما رُفِضت تأشيرتكم. الأب: هذا صحيح. لا أشعر أنني على ما يرام، فقد خسرت أموالي. وأصرّ على ألا تفاتحني زوجتي هذا الموضوع مرة أخرى بسبب هذه الاضطرابات. لم تعد علاقتي مع زوجتي كما كانت عليه في السابق إذ أنها علاقة أكثر توتراً الآن؛ ويتصاعد ذلك التوتّر (...). نعم، هذا صحيح، أنا كثيراً ما أتجادل مع زوجتي (...). إنه نوع من العقاب. الأم: خاصة وأن زوجي أخبرني هذه المرة أنهم سيرفضون منحنا التأشيرة عند محاولتنا مع [سفارة] إيطاليا. ولكنني قلت لنفسي أن لاء، فهذه ليست فرنسا. (...). أعلم أنه تم رفض المسؤولين والإطارات والمديرين؛ فمثلاً، تم رفض منح مدير زوجي تأشيرة أيضاً.



أعراض ما بعد الرفض لدى الأم

« من الطبيعي أن أكون متواجدة إلى جانب أحفادي »

الأم: كانت فترة الرفض مرهقة ومتعبة في ظل الأرق والقلق.

الأب: عانت [زوجتي] من نوبات قلق.

الأم: تمثّلت أحد الأعراض التي عانيت منها في خفقان القلب السريع والكرَب (الحرص). وتتواصل هذه الأعراض حتى يومنا هذا إذ يستمر الرفض في إزعاجي. وأشعر بألم في قلبي خاصة خلال الليل. وائل: هل تطاردك الأفكار أيضًا؟

الأم: نعم، طوال الوقت. غالبًا ما يشغل تفكيري ابني وأشعر بالندم على عدم زيارته. وأرغب بشدة في رؤيته وحفيدتي واحتضانها بين ذراعيّ. [وأفكر دائمًا] في أن أطبخ لهما باعتبارهما بمفردهما. وأجد صعوبة في النوم بسبب هذه الأفكار. (...). أشعر أحيانًا أنه من الطبيعي أن أكون إلى جانب أحفادي، خاصة وأن جدتهم الأخرى قد توفيت. ووددت أن أكون بجانب زوجة ابني عندما احتاجت ذلك لأعدّها لها وجبات الطعام... وائل: هل راودتك أي كوابيس في الآونة الأخيرة؟

الأم: نعم، تراودني كوابيس عدّة بشكل منتظم.

وائل: هل يمكنك أن تخبريني أكثر عن هذه الكوابيس لو تسمحين؟ أم أنها أمور شخصيّة؟

الأم: لقد توفيت أمي، لتراودني إثر ذلك الكثير من الكوابيس بخصوصها.

وائل: هل ترتبط كل هذه الكوابيس بوالدتك؟

أعراض ما بعد الرفض لدى الأب

« أشعر بالغضب تجاه نفسي وتجاههم وتجاه النظام »

وائل: وماذا عنكم سيدي؟ كيف تعاملتم مع كل هذا الرفض غير المتوقع؟

الأب: واصلت إتمام الإجراءات من أجل زوجتي وحتى لا أسبب أي مشاكل. أنا شخص مسالم. وكانت هي التي تريد أن تهدر أموالها بأي طريقة ("حطتهم في التواليات و جبدت عليهم الساش"). ولكنني كنت متأكدًا من أنهم سيرفضون لاهذه المرة وحسب بل وحتى في المرات الأخرى؛ ذلك أننا كنا نضمّن [ملفنا] كل الوثائق المطلوبة في كل مرة. أنا شخصياً لا أصدّق القصص المتعلقة بالقرعة وألعاب الحظ على الإطلاق. وأنا لا أحب المخاطرة عندما تحوم الشكوك واللايقين. وائل: ما هي أسباب هذا الرفض في تقديرك؟

الأب: أعتقد أن الأسباب سياسية، ذاك هو السبب الأولي. وقد ذكر في التلفزيون أن تونس لم تبذل جهدًا كبيرًا لوقف أولئك الذين يغادرون البلاد في إطار الهجرة غير الشرعية. ولذلك لم تعد التأشيرات تُمنح لـ 100% من الأشخاص الذين يهاجرون بشكل قانوني بل لـ 70% منهم فقط في سبيل معاقبتهم. لقد تكبدت خسائر مالية كبيرة وتعبت وأرهقتني الإجراءات. خذ على سبيل المثال النفقات الأخيرة، فقد كلفني شهادات الملكية الثلاث التي استخرجتها 160 دينارًا. أنا أشعر بالاشمئزاز ولا أريد الذهاب إلى هناك مرة أخرى. ولم أشعر برغبة في الذهاب قبل ذلك أيضا (طارثي). إننا نخاطر بتكرار نفس الإجراءات ونفس الخطوات لننتهي إلى نفس النتائج ما لم يكن هناك قرار سياسي من جانبهم يمكن أن يغير الوضع. (...)

وائل: ما الذي تسبّب لك في الألم الأكبر في ما يتعلّق بالرفض؟

الأب: أحجل من الاعتراف بذلك كما لو أنني ارتكبت خطأً أو أنني اعثرت لَصًا. أعتقد أن هذا هو السبب في أنهم لم يمنحوني التأشيرة. عندما يسألني زملائي في العمل: "هل وافقوا على منحك التأشيرة؟" أفضل ألا يسألوني هذا السؤال وأحاول تجنب مثل تلك المحادثة. وغالباً ما يقولون: "ولكن هذه هي المرة الرابعة! إنهم يحصون المرات التي تقدمت فيها بطلب التأشيرة". ويسألون أيضاً: "كم تبلغ تكلفة [تقديم الطلب]؟" فأجيب: "ألف دينار في كل مرة". فيجيبون: "ولكن ذلك ثمن باهظ!" أشعر بالغضب تجاه نفسي وتجاههم وتجاه النظام! وأتساءل عن سبب سهولة دخول الأوروبيين [بلادنا] متى ما أرادوا بينما أضطرّ أنا لتقديم 60 وثيقة وإنفاق المال وإضاعة وقتي.

استحالة الحصول على موعد

وحيثما يحل الافتراضي محل الحقيقي

الأم: لم أتمكن من العثور على أي مواعيد متاحة مؤخرًا. وهذا ما لاحظته في مجموعات فيسبوك أيضًا؛ إذ تكمن المشكلة الآن في توفر المواعيد وليس في الحصول على التأشيرة ذاتها. لقد قمت مؤخرًا بحذف متابعة جميع المجموعات (على الفيسبوك) لأنها صارت مزعجة، فهذا الشخص قد قام بهكذا فعل وذاك قام بأمر آخر... لقد علمت أن إجراءات الحصول على موعد بسيط تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، بل وسنة كاملة.

وائل: ما رأيك في مسألة زيارة حسان في بيته بعد كل ذلك؟

الأم: لا يريد ابني الاستسلام. ويقول إنه يريد المحاولة مرة أخرى حتى تتمكن من الحصول على التأشيرة والذهاب لزيارته. وهو لن يسكت إذا رفضوا من جديد هذه المرة؛ إنه يرفض تقبل حقيقة أن والديه لا يستطيعان الذهاب لزيارته رغم عمله ودفعه للضرائب. وذلك هو منظوره للمسألة. ولا يريد والده ذلك أيضًا. بصراحة، إذا قيل لي أن أخضع للإجراءات مرة أخرى فسأقدم على ذلك.

الأب: هذا ما لا أستطيع فهمه.

الأم: لا أريد الاستسلام فأنا أريد أن أذهب لزيارة ابني.

وائل: كيف تتواصلون مع حسان؟

الأم: نحن نتراسل عبر تطبيق الماسنجر.

وائل: هل تقدمين له النصيحة بشأن حفيدتك؟

الأم: نعم، طبعًا.

وائل: يعني ذلك أنك تضطلعين بالدور افتراضياً وليس شخصياً عبر تواجدك هناك.

الأم: شفهيًا فقط.

تكشف المقابلة عن تأثير نفسي عميق على الأسرة بعد رفض أربع طلبات للحصول على التأشيرة كانوا قد تقدّموا بها، مما يدلّ على صدمة حقيقية ناجمة عن منع التنقّل. وتتنوّع أعراض هذه الصدمة لتؤثر على الأم والأب على حد سواء، مما يعرّي واقعا معقّدًا وأليماً.

وتعيش الأم ضائقة نفسية مستمرة سماتها الأرق والكرب ونوبات القلق. وتتفاقم أعراضها في الليل عندما تشعر بألم في قلبها إذ تطاردها أفكار متواصلة حول ابنها وحفيدتها. وتشكّل الكوابيس أيضًا جانبًا محوريًا من تجربتها حيث ترتبط أحلامها ب وفاة والدتها، مما يعكس خوفًا عميقًا من فقدان شخص عزيز.

كما يعاني الأب من أعراض نفسية أيضًا على الرغم من إصراره على استباق [وتوقّع] الرفض. ويعبّر عن غضبه من نفسه ومن النظام ويستحضر إحساسًا بالعار، كما لو كان رفض التأشيرة وصمة عار. ويمتزج الغضب بشعور بالظلم عندما يسلّط الضوء على التفاوت بين الفرنسيين الذين يتنقلون بحرية وبين رحلتهم المليئة بالعقبات.

ويكون التوتر داخل المنزل واضحًا للعيان إذ يتجلى ذلك من خلال المشاجرات المتكررة بين الوالدين مع تقاذف اللوم. وتأخذ العلاقات الاجتماعية في التدهور، ليزيد المال الذي يتم إنفاقه دون نتائج ملموسة من حدة التوتر في العلاقة بين الزوجين. ويشعر الأب بالحاجة إلى إخفاء تفاصيل هذه الإخفاقات عند مناقشتها مع زملائه، مما يؤكد وصمة العار والخزي المرتبطين برفض التأشيرة. تفضي صدمة منع التنقّل إلى الهروب إلى العالم الافتراضي، حيث يقتصر التواصل بين الأم وحسّان على النصائح الشفهية التي لا تكاد تعوّض الحضور الجسدي الذي يرغبان فيه خلال الأحداث المفصليّة. ويبرهن هذا البحث عن بديل افتراضي عن الفراغ الناجم عن استحالة اللقاء الجسدي الحقيقي.

وتتجاوز الأعراض التي تمت ملاحظتها الضغوط المالية والعقبات العملية لتؤثر بعمق على الحالة العاطفية لأفراد الأسرة وتولّد معاناة نفسية مستمرة ومعقدة. وتضيء هذه القصة العواقب التي غالبًا ما يتم تجاهلها والتقليل من شأنها على الصحة النفسية للأفراد وأسره.

قد يسبب الحرمان من الحق في التنقّل جرّحًا نفسيًا غائرًا يصعب شفاؤه وتثبيطًا وحياءً معطلة وضيّقًا دائمًا لدى من يشعرون بالمنع. وأطلق على كل هذه الأعراض اسم "صدمة منع التنقّل". ويسلّط هذا التحليل الاجتماعي والنفسي الضوء على الآثار المدمرة لسياسات التأشيرة على الصحة النفسية، مع التأكيد على إمكان تجاوز رفض التأشيرة المجال الإداري ليصير شرّحًا وجوديًا حقيقيًا يخلف أثرًا لايمحى¹⁴ في جيل كامل من الشباب التونسي.

وبمنأى عن أن يكون قانونًا محايدًا، يبدو نظام التأشيرات البيروقراطي في نهاية المطاف تعسفيًا واعتباطيًا بالكامل، وهو ما توضحه حقيقة رفض منح التأشيرة حتى لأولئك الأشخاص المتمتعين بمجموعة من الامتيازات التي تضعهم في مستوى عالٍ من التسلسل الهرمي الاجتماعي دون أي سبب على الإطلاق. ويمكن في المحصلة تلخيص جوهر نظام التأشير في كونه هيئة تدير ما يسمى بمخاطر الهجرة المزعومة بواسطة قرارات اعتباطية يتم اتخاذها على أساس "تعسفي".

14 تُوضّح حالة أيوب أيما توضيح حالة الشباب التونسيين الذين يعانون من صدمة نفسية بسبب منعهم من الحصول على تأشيرة للتحاق بعائلاتهم. كان اسم أيوب مصدر إلهام لقصته التي تشاكل حكاية صبر النبي أيوب الذي لم يفقد الأمل قطّ خلال مواجهته لصعوبات الحياة. ذنب [أيوب] الوحيد أنه وُلد في بلده الأصلي ونشأ بعيداً عن والديه. وعاش والداه قبل ولادته في إيطاليا حيث ولد ابنهما الأول. وقررا العودة إلى بلدهما في العام 2011 لإقامة مشروع إذ توقعا تحسن الأوضاع بعد الثورة. أما الأم التي كانت حاملا للمرة الثانية فقد فضلت أن تضع مولودها بالقرب من عائلتها في العام 2012 بعد أن عانت من صعوبات الولادة الأولى بعيداً عن ذويها. ولم يتحسن الوضع في تونس، بل على العكس، برزت العديد من العقبات التي تحول دون تأسيس المشروع وإنجاحه. فقرر الأب العودة إلى أوروبا ليحاول مرة أخرى العمل وخلق مستقبل أفضل هناك. وذهب هذه المرة إلى فرنسا حيث بدت فرص العمل واعدة أكثر على الرغم من أن أوراقه وتصريح إقامته صادر بإيطاليا. فقرر الانتقال إلى هناك وانضمت إليه زوجته وابنه الأكبر، تاركين أيوب في تونس مع جديه. وقام الوالدان بعدة محاولات للحصول على موافقة على إجراء لم شمل الأسرة لابنهما الصغير، ولكن رفضت الحكومة الفرنسية الطلب في كل مرة. كما حاولا القيام بذلك الإجراء في إيطاليا، إلا أن محاولتهما باءت بالفشل القضية. ولا يزالان يحاولان حتى يومنا هذا. تتمثل هوية أيوب البالغ من العمر 11 عاماً في السياحة، وهو يدرك أن البحر هو العائق الوحيد الذي يحول بينه وبين عائلته عندما ينظر إلى الخريطة. لذلك بدأ السياحة إيماناً منه بقدرته على تخطي هذه العقبة وتحدي نفسه بغية بلوغ الضفة الأخرى [للبحر الأبيض المتوسط].

يتم إبلاغ طالبي التأشيرة بقرار القنصلية رفض منحهم التأشيرة عندما يستلمون جوازات سفرهم في مركز تأشيرات TLS Contact. ويتم التذرع في أغلب الأحيان بالسبب «الشهير» رقم 9 الفصاع على النحو التالي: «لم تثبت رغبتكم في مغادرة أراضي الدولة العضو قبل انتهاء صلاحية التأشيرة»؛ وهي إشارة إلى أن المصالح القنصلية تتوقع احتمال أن يطيل مقدمو الطلب مدة إقامتهم ويقيموا بشكل غير قانوني في بلد أوروبي بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم، حيث لا تضمن الوثائق التي قدموها في نظر السلطات رغبتهم في العودة و«ارتباطهم» ببلدهم الأم. وبما أنهم مقتنعون مسبقاً بأن النية من وراء السفر لا يمكن أن تكون إلا «سيئة»، أي ألا تكون في هذه الحالة بدافع الرغبة في السفر أو أي غرض آخر غير الاستفادة من امتيازات البلد المقصد، فإن رد القنصليات لن يكون إلا تأكيداً لفكرتهم المسبقة بأن طالبي التأشيرة لا يمكن التنبؤ بتصرفاتهم وأنهم إلى ذلك غير صادقين وغير قادرين على التحكم في تصرفاتهم.

وبعبارة أخرى، فإن رفض منح التأشيرة للمتقدمين الذين يستوفون جميع الشروط الموضوعية يعني أن السلطات القنصلية تقوم بتشخيص وتنغمس في تفسير جامح للرغبة اللاواعية للشخص الراغب في السفر، فهم يحولونهم إلى «مهاجرين غير شرعيين محتملين» غير متوقّرين على «حسن النية». ويصير السفر بذلك مسألة إدارية وموضوعاً لحكم أخلاقي عشوائي يعتمد على معايير الاختيار وتقدير موظفي مكتب الاستقبال¹⁵. وقد يشعر مُقدمو الطلب من المرفوضين كنتاج لذلك بأنهم قد يندرجون في فئة الأشخاص الذين يعانون من اضطراب ووهن الإرادة، أي أنهم محرومون من إرادتهم. وتتماهى المصالح القنصلية من خلال إضفاء الطابع النفسي على رغبات المسافرين المحتملين عن غير قصد مع التجاوزات التي ترتكبها مؤسسات الطب النفسي عندما تسارع إلى إجراء التشخيص (ووصف العلاج) بدلاً من أخذ الوقت الكافي لتفحص فرادة وضع المريض التي لا يمكن اختزالها في بند بسيط في الدليل التشخيصي الإحصائي للاضطرابات النفسية (DSM). فهم لا يولون كثيراً من الاهتمام بأن تكون حرية الحركة أو التنقل جزءاً من القدرات «الطبيعية» للأنا (دافع الزحيل la pulsion viatorique). كما لا يلقون بالأكبر إلى أن رفض طلب التأشيرة قد يؤدي إلى «تقييد وظيفي لأننا» الشخص المرفوض ليغادر القنصلية «بأنا مثبّط» ومقيّد بـ «حاجز لمجال فعله»، لينتهي بأن يصير «فاعلاً ممنوعاً agent empêché»¹⁶. ويخلق ذلك تأثير فظام عن التنقل والحلول بأي مكان آخر وعن الروابط العائلية والصدقات لدى الأشخاص المثبطين، وهو ما يمنع بالتالي التطور الطبيعي لعلاقاتهم الإنسانية؛ وذلك ما يحدث عند منعهم من الالتحاق بابنهم ومن بلوغ «العالم المتحضر» ومعاقبتهم ببقائهم محبوسين في تونس.

ولا تكون المسألة المالية قليلة الأهمية لأن أنظمة [التأشيرة] أنظمة ذات توجه سيادي وحدودي تستغل في الواقع أوهام وآمال الناس الطامحين لتحسين أوضاعهم أو للتصعيد عن دافع الزحيل لديهم؛ يتحدث عدد من ضحايا سياسات الهجرة عن «استيلاء وسرقة» أنظمة التأشيرات لا في بلدانهم الأصلية وحسب، بل وكذلك أنظمة البلدان المضيفة التي لا تكون في كثير من الأحيان بأفضل حال من ناحية قيامها على المنطق التجاري لأنظمة إدارة الهجرة؛ هي تجارة جديدة تغذيها سياسات التحكم في التنقل التي تستغل دافع الرحيل لدى المسافرين والمهاجرين لدمج هذه التدفقات البشرية في البنى الاقتصادية الرأسمالية.

15 فيما يتعلق بالعلاقات في مكاتب الاستقبال ومعايير الاختيار، انظر في سياق مختلف Vincent Dubois, La vie au guichet. Relation administrative et traitement de la misère, Economica, 2008.

16 بول لوران أسون، «اللذة المعطلة: التحليل النفسي للذات الممنوعة» "agent empêché" La jouissance entravée. Psychanalyse du sujet empêché، محاضرة غير منشورة، جوان/يونيو 2013، ص. http://www.revue-conference.com/images/stories/n36/CONF_36_PDF/CONF_36_PDF_LA.55

ملاحظات المترجم:

* غُرِبَ مصطلح *Immobilité* هنا بمنع التنقل وهو تعريب سياقي إذ يحيل اللفظ الفرنسي على معاني الجمود والسكون في اللغة العربية إذا ما تمت مباشرة تعريبه حرفياً. ولكن تم عوضاً عن ذلك اعتماد التعريب المذكور آنفاً بعد الاتفاق مع كاتب المقال على اعتبار هذه المحاولة في التعريب الأنسب في تماثلها مع سياق المقال.

** يستشكل تعريب المفهوم الفرنسي *la pulsion viatorique* بوصفه مفهوماً مستحدثاً يوظفه كاتب المقال في سبق اصطلاحية مفاهيمي وضح هو ذاته. وتم اعتماد تعريب المفهوم بدافع الرحيل بعد الاتفاق مع صاحب المقال نظراً للمعاني التي يحيل إليها المفهوم في لغته الأصلية الفرنسية، وهي نفس معاني "الرغبة في الرحيل" التي تحدت عنها المحلل والطبيب النفسي البريطاني ذي الأصول المجرية مايكل بالينت *Michael Balint* وعرفها جيرار حداد *Gérard Haddad* كما ورد في مطلع المقال.